قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ٢٠٠٤ ؛

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

يشكل المجلس التنسيقى المنصوص عليه فى المادة (٥) من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد المشار إليه برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وعضوية :

أولا - أعضاء بحكم مناصبهم :

دكتور/ يوسف بطرس غالى ..... وزير المالية

دكتور/ عثمان محمد عثمان ..... وزير التخطيط

دكتور/ محمود محيى الدين ..... وزير الاستثمار

دكتور/ فاروق عبد الباقى العقدة ..... محافظ البنك المركزى

أستاذ/ طارق حسن عامر ..... نائب محافظ البنك المركزى

أستاذ/ محمود عبد العزيز محمود ..... نائب محافظ البنك المركزى

ثانيا - خبرات عالمية فى الشئون الاقتصادية والمصرفية والمالية :

- الأستاذ/ عبد الشكور شعلان - ممثل المجموعة العربية فى مجلس إدارة صندوق النقد الدولى .
- الدكتور/ محمد العريان - رئيس قسم الشرق الأوسط فى صندوق النقد الدولى سابقًا وخبير إعلامى فى السياسات النقدية والمالية .
- الأستاذ/ اسماعيل حسن - عضو مجلس إدارة بنك الاستثمار القومى .
- الدكتورة / هبة حندوسة - مدير مركز الدراسات الاقتصادية للشرق الأوسط .
- الأستاذ/ عبد الحميد أبو موسى - محافظ بنك فيصل الإسلامى .
- الأستاذ/ همام بدر همام - رئيس مجلس إدارة شركة الشرق للتأمين .

(المادة الثانية)

يحدد المجلس التنسيقى أهداف السياسة النقدية ، بما يحقق الاستقرار فى الأسعار وسلامة النظام المصرفى ، وذلك فى إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة .

ويتولى رئيس مجلس الوزراء تحديد الموضوعات التى تعرض على المجلس .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى غرة ذى الحجة سنة ١٤٢٥ هـ

(الموافق ١٢ يناير سنة ٢٠٠٥م) .

حسنى مبارك